DELMAR INTERNATIONAL

FOR UNDERGRADUATE AND POSTGRADUATE

PROFESSIONAL STUDIES COLLEGELTD

Professional Research

The Impact of Inflation on the Purchasing Power of Low-Income Households in Libya

An Analytical Study (2009–2026)

The Researcher

Hind Abdulrahman Saad Al-Jamaie

Supervisor

Committee for research and advanced professional studies

2026

رسالة بحثية بعنوان

أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود

دراسة تحليلية عن الفترة (2009-2026)

اسم الباحث

هند عبد الرحمن سعد الجماعي

اهـــداء

إلى من دعمني بلا حدود ..... وأعاطاني بلا مقابل

من علمني أن الدنيا كفاح..... وسلاحها العلم والمعرفة

داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى فخري واعتزازي **(أبي الغالي)**

إلى من جعلها الله سبباً في وجودي .... وسنداً في حياتي

ودعائها كان حصني ..... ورضاها كان طريقي **(أمي الحبيبة)**

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال

إخوتي .. أخواتي .. أبنائي

الذين كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

إلى من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق

لأصحاب الشدائد والأزمات

أهديكم هذا العمل المتواضع

وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته

ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمراته

بفضله سبحانه وتعالى فالحمد لله رب العالمين

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ومن والاه

الحمد لله الذي منَ عليَ فأفضل.. وأعطاني فأجزل

اللهم لك الحمد شكراً ولك المنَ فضلاً

أحمد الله تعالى الذي بارك لي في إتمام هذا البحث

وأتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى

الدكتورة (هاجر رفعت)

على تفضلها مشكورة بالإشراف على هذا البحث وما قدمته لي من توجيهات كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل

وإلى الأستاذة (نوران) والأستاذة (هدى)

على ما بذلوه من جهد ونصح وتوجيه من بداية مرحلة الإعداد حتى إتمام هذا البحث

جزاهم الله عني خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناتهم

كما أتقدم بالشكر والثناء للأستاذ / أ. **أسامة الجيلاني**

على ما قدمه لي من علم وإرشاد مستمر نافع وعطاء متميز

وأشكر كل من أسهم في إنهاء هذا العمل المتواضع

أو أسدى إليَ معروفاً أو قدم لي نصيحة

وآخر دعواهم.. أن الحمد لله رب العالمين

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود في ليبيا خلال الفترة 2009–2026 انطلاقاً من كون القدرة الشرائية نتيجة مركبة تتأثر بعدة عوامل اقتصادية بعد التضخم أبرزها لما له من أثر مباشر على المستوى المعيشي للأفراد وقد سعت الدراسة إلى بناء إطار نظري متكامل يوضح مفهومي التضخم والقدرة الشرائية وأبعادهما إلى جانب تقييم واقع التضخم في ليبيا والسياسات الاقتصادية المعتمدة للحد منه.

وأكدت النتائج دور التضخم الملموس في تراجع القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل الثابت والمحدود جراء الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات مقارنة بمعدلات الأجور.

وأظهرت البيانات أن تفاقم هذا التضخم يعود بالأساس إلى الاختلالات الهيكلية والسياسات الناتجة عن انقسام المؤسسات في ظل الأحداث والمتغيرات التي شهدتها ليبيا

وأشارت النتائج القياسية إلى أن معدل التضخم وصل إلى ما نسبته 14.92% من التغيرات الحاصلة في القدرة الشرائية للأجر الحقيقي خلال فترة الدراسة. وعلى الرغم من إعادة الضبط المنهجي للرقم القياسي لأسعار المستهلك عن سنة 2024 أدت إلى انخفاض ظاهري في المؤشر من 301.4 عام 2024 إلى 101.7 عام 2025 إلا أن التحليل أثبت أن هذا التراجع يعود لإجراء تقني وتنظيمي لتبسيط الحسابات المستقبلية ولا يعكس انخفاضاً اقتصادياً حقيقياً في أسعار السلع والخدمات بالأسواق الليبية.

كما أكدت النتائج وجود علاقة عكسية وثيقة بين ارتفاع الأسعار والدخل الحقيقي للأسر فحينما ترتفع معدلات التضخم والرقم القياسي للأسعار دون زيادة متكافئة في الأجور تجبر الأسر ذات الدخل المحدود الأساسية ويمثل هذا الاستنزاف الهيكلي اقتطاعاً قسرياً ومستثمراً من مستوى معيشة الأسر ورفاهها الاجتماعي مما يستوجب تفعيل آليات الرقابة السعرية وتوحيد المؤسسات وتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية نحو حماية الدخل الحقيقي ودعم القدرة الشرائية للأسر الليبية الهشة.

المقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي تقلبات اقتصادية عنيفة في أسعار السلع والخدمات نتيجة تزايد الأزمات ويعد التضخم الاقتصادي من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيداً وخطورة في الاقتصاد المعاصر فهو ليس مجرد رقم قياسي يسجل في التقارير الإحصائية الرسمية. ويمثل التضخم أحد أكثر التحديات الهيكلية تعقيداً في الاقتصاد المعاصر نظراً لأثاره الممتدة التي لا تقتصر على المؤشرات الكلية للنمو والاستقرار المالي بل تمتد لتصيب البنية الاجتماعية والأخلاقية للمجتمعات. ورغم أن التضخم المعقول والمسيطر عليه يعد مؤشراً على التغيرات في النمو الاقتصادي فإن معدلات التضخم المرتفعة أو المتسارعة تحدث اختلالات وتوازنات غير متكافئة داخل المكونات الاجتماعية.

وتكمن خطورة التضخم في صفته غير المحايدة فهو لا يؤثر على المجتمع بوتيرة واحدة ولا بالتساوي بل يعيد توزيع الدخل والثروة قسراً لصالح أصحاب الأصول وفئات الدخل الأعلى وعلى حساب أصحاب الدخل الثابت والمحدود. ولكون التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي الراهن في أي بلد، وهو من أهم الموضوعات الاقتصادية التي تشغل الكتاب والباحثون الذين ينصب تركيزهم على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار الذي يعد أحد الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد متوازن في أي بلد. وعلى الرغم من تنوع المدارس الاقتصادية في تفسير أسباب التضخم – بين نقدي ناجم عن التوسع في المعروض النقدي وهيكلي مدفوع بصدمات العرض وارتفاع التكاليف أو ناتج عن زيادة الطلب الكلي، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً حول النتيجة الفعالية لهذه الظاهرة وهي التآكل المستمر والمستمر للقدرة الشرائية للنقود.

وتعبر القدرة الشرائية عن القيمة الحقيقية للنقود والمقدار الفعلي من السلع والخدمات التي يمكن للمستهلك الحصول عليها مقابل دخل نقدي معين. ولأن الاضطراب في الأسعار يؤدي إلى تراجع

القوة الشرائية للمواطن وزيادة معدلات الفقر وانخفاض الادخار واختلال في توزيع الدخل، بل وقد يتجاوز ذلك إلى إضعاف قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. وعندما ترتفع المستويات العامة للأسعار تتآكل هذه القدرة تدريجياً مما يفرض ضغوطاً متزايدة على نمط استهلاك الأفراد.

كما تعد القدرة الشرائية مؤشراً أساسياً لتقييم الرفاهية وقياس مستوى المعيشة للأفراد وحيث أن التضخم يدفع بالأسر من ذوي الدخل المحدود إلى تغير عاداتهم الشرائية والبحث عن بدائل أرخص وتتضاعف هذه المشكلة حدة لدى الأسر لعدة أسباب هيكلية أبرزها أن السلة الاستهلاكية لهذه الفئات تتركز بشكل شبه كامل حول السلع الضرورية والأساسية كالغذاء والسكن والطاقة والرعاية الصحية الأولية . وهي سلع تتسم بانعدام أو ضعف المرونة السعرية إذ لا يمكن الاستغناء عنها أو استبدالها مهما ارتفعت أسعارها. كما تفتقر هذه الأسر إلى مصدات مالية أو مدخرات تراكمية وأصول قابلة للتحوط ضد التضخم مما يجعل دخلهم الجاري العائل الوحيد والصامد أمام التآكل المالي وهو ما يجعل التضخم يتصرف عملياً كضريبة غير مباشرة وتنازلية تقتطع نسبة مئوية أكبر بكثير من دخل الفقراء ومحدودي الدخل مقارنة بغيرهم. لذلك أصبح من الضروري القيام بدراسة تطبيقية لتحليل العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود خلال الفترة المحددة.

مشكلة الدراسة:

تصنف ظاهرة التضخم كإحدى أبرز الأزمات الاقتصادية التي تواجه غالبية اقتصاديات الدول في الوقت الراهن، وفي ظل الارتفاع المستمر في معدلات التضخم تواجه شريحة واسعة من الأسر والمجتمعات تحديات معيشية وضغوطاً اقتصادية متزايدة، حيث يؤدي الارتفاع المتزايد في المستوى العام للأسعار إلى تآكل القيمة الشرائية للنقود، وتنعكس هذه الآثار السلبية بشكل مباشر وحاد على الأسر ذات الدخل المحدود الذين يعتمدون على دخل مالي ثابت ومحدد بالكاد يقل أو يكفي لتغطية النفقات المعيشية الأساسية نتيجة تراجع قدرتهم الشرائية على شراء السلع والخدمات التي اعتادوا عليها سابقاً، الأمر الذي يجبرهم على توجيه معظم إنفاقهم نحو تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء .

وبناءً على ما تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما هو أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود؟

وتحت الإشكالية الرئيسية تندرج أسئلة فرعية تتمثل في:

-ما مدى تأثير ارتفاع معدلات التضخم على الإنفاق الاستهلاكي؟

-كيف يؤثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود؟

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتطرق إلى أحد أهم المواضيع الاقتصادية الهامة، ألا وهي قياس معدل التضخم وما له من تأثير على القدرة الشرائية، كما تستمد هذه الدراسة قيمتها من كونها تسلط الضوء على ما يتركه التضخم من تداعيات إنسانية قاسية على الأسر ذات الدخل المحدود، حيث يؤدي تراجع قيمة الدخل إلى تآكل الاستقرار النفسي وتغير ملموس في مستوى المعيشة، كما تقدم هذه الدراسة إطار معرفي نظري يمكن الاعتماد عليه في دراسات أخرى مستقبلاً.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر التضخم على القدرة الشرائية، ومن خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1-دراسة طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم والقدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود.

2-تحليل التطور في معدلات التضخم عبر الفترة الزمنية المحددة للبحث.

3-معرفة أسباب التضخم وتقديم حلول واقتراحات تساعد المسؤولين وصناع القرار في السيطرة على هذه المشكلة والحد منها.

فروض الدراسة:

1-شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة الأخيرة موجة ارتفاع كبيرة وملحوظة في المستوى العام للأسعار.

2-هناك اختلافات واضحة في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة أدت إلى تراجع كبير في القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود.

3-للتضخم تأثير واضح على انخفاض القيمة الشرائية للنقود وتآكل المدخرات.

منهج الدراسة:

سعياً لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإحاطة بكافة أبعادها، تم الاعتماد على مزيج متكامل من المناهج العلمية حيث استخدم المنهج الوصفي لاستعراض وتأصيل الأدبيات المتعلقة بظاهرة التضخم والقدرة الشرائية، كما جرى توظيف المنهج التاريخي لتتبع ورصد الوقائع والتطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2009–2026 والقدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في:

الحدود المكانية : تم تطبيق الدراسة على الاقتصاد الليبي واستهدفنا الأسر ذات الدخل المحدود بمدينة بنغازي في ليبيا.

الحدود الزمانية : تغطي الدراسة الفترة الزمنية الواقعة بين عامي(2026–2009) وقد اختيرت هذه الفترة لأنها شهدت تحولات حادة في معدلات التضخم.

خطـة الدراسة :

سوف تنتظم خطة الدراسة على النحو التالي عدة فصول وعدة مباحث ومطالب وخاتمة كما يلي

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيم العلمية للتضخم والقدرة الشرائية

المبحث الاول: مفهوم التضخم، أنواعه، أسبابه

أولا: تعريف التضخم ومؤشرات قياسه

ثانيا: أنواع التضخم

ثالثا: الأسباب الجذرية للتضخم في الاقتصادات النامية

رابعاً: سياسات مكافحة التضخم

المبحث الثاني: القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود

أولا: مفهوم القدرة الشرائية، محدداتها، طرق قياسها

ثانياً: خصائص الأسر ذات الدخل المحدود وهشاشتها الاقتصادية

ثالثاً: استراتيجيات التكيف والتعايش الاقتصادي لدى الأسر ذات الدخل المحدود

رابعاً: آليات تأثير التضخم على القدرة الشرائية للنقود وتآكل المدخرات

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين التضخم والقدرة الشرائية

أولا: الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين التضخم والدخل الحقيقي

الفصل الثاني: الواقع التطبيقي للتضخم وأثره على الأسر ذات الدخل المحدود في ليبيا

المبحث الأول: تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة

أولاً: تحليل معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2026-2009)

ثانياً: مؤشرات قياس التضخم في ليبيا خلال الفترة(2026-2009)

ثالثاً: العوامل المحركة للتضخم في السياق الليبي (أزمة السيولة، ثنائية سعر الصرف، الاضطراب المؤسسي)

رابعاً: مقارنة معدلات التضخم الليبية بمحيطها الإقليمي(2009–2026)

المبحث الثاني: قياس أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود

أولاً: الخصائص الهيكلية للتضخم والدخل الحقيقي في الاقتصاد الليبي

ثانياً: تحليل العلاقة بين ارتفاع الأسعار وتراجع الدخل الحقيقي للأسر ذات الدخل المحدود

ثالثاً: أثر التضخم على تآكل المدخرات وانخفاض القيمة الشرائية للنقود

المبحث الثالث: تحليل طبيعة العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود في ليبيا

أولاً: تحليل مسار التغير في سعر الصرف وتدهور قيمة الدينار الليبي

ثانياً: قياس نسبة تآكل القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود

الخاتمة

قدم الفصل الأول إطاراً نظرياً متكاملاً ليشمل مفهوم التضخم الاقتصادي وتعريفه وأسبابه وكذلك الإطار المفاهيمي للقدرة الشرائية وطرق قياسها وتوضيح العلاقة بين التضخم الاقتصادي والقدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود من خلال استعراض المؤشرات القياسية للأسعار وسياسات الاستقرار النقدي والمالي واستعراض الخصائص الهيكلية لسلوك الأسر ذات الدخل المحدود المتسمة بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وجمود الدخول الاسمية. ويكشف التحليل المقارن بين المدارس الاقتصادية (الكلاسيكية والنقدية والكينزية) عن آليات تآكل القوة التبادلية للنقود وانخفاض الدخل الحقيقي نتيجة للضغوط التضخمية.

استعرض الكاتب في الفصل الثاني الواقع التطبيقي للتضخم وأثره على الأسر ذات الدخل المحدود في ليبيا من خلال تتبع معدلات التضخم وتحليل مؤشرات قياسه. ويتضح جلياً أن الاقتصاد الليبي مر بمحطات حرجة خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى 2026 فقد كشفت التحليلات الزمانية والمؤشرات القياسية عن تذبذب حاد في معدلات التضخم نتيجة جملة من العوامل المحركة للأسعار والتي أظهرت تفاوتاً ملحوظاً عند مقارنتها بالمعدلات على المستوى الإقليمي والدولي.وقد انعكست هذه الاختلالات الهيكلية بشكل مباشر على الوضع المعيشي للأسر ذات الدخل المحدود حيث أدى الارتفاع المتواصل في مستويات الأسعار إلى تراجع حاد في الدخل الحقيقي لهذه الفئات. كما ساهم الارتفاع المستمر للتضخم في انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية وتآكل المدخرات المالية مما ضاعف من حدة الضغوط الاقتصادية على كاهل المواطن.

وفي ختام هذا الفصل يتبين أن تدهور مسار التجارة وسوق العمل إلى جانب تراجع قيمة الدينار الليبي خلال فترة البحث كان له الأثر الأكبر في تفاقم ظاهرة التضخم والذي تجسد عملياً في التآكل الشبه تام للقدرة الشرائية للأسر محدودة الدخل مما يستدعي وضع سياسات اقتصادية وحماية اجتماعية كفيلة بالحد من هذه الآثار السلبية مستقبلاً.

النتائـج:

1-أظهرت نتائج التحليل العلمي والقياسي لمسار الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة أن معدلات التضخم في ليبيا شهدت تقلبات واضحة على مدار السنوات الماضية أي أن ظاهرة التضخم لم تكن نتاج زيادة طبيعية في الطلب الكلي بقدر ما كانت صدمة عرض هيكلية حيث أدى الاعتماد شبه الكلي على الواردات لتلبية السلع الأساسية إلى نقل تقلبات الأسعار العالمية وسعر الصرف فوراً إلى السوق المحلي.

2-تم رصد تدهور ملموس في القدرة الشرائية للمواطن الليبي حيث لم تواكب مستويات الدخل الحقيقي الارتفاعات السعرية مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية بشكل واضح للفئات ذات الدخل الثابت والمحدود.

2-كان للظروف الاستثنائية وعلى رأسها الانقسام المؤسسي بين المصرف المركزي والمالية وفرض الرسوم على بيع النقد الأجنبي وظهور أزمة السيولة دور محوري في مضاعفة التضخم الحقيقي إذ خلق حسم المعاملات النقدية مقابل الإلكترونية تسعيراً مزدوجاً أضر بالمستهلك النهائي.

3-وعلى مستوى الأسر ذات الدخل المحدود كشفت الدراسة عن انخفاض في الدخل الحقيقي لهذه الشرائح بنسب تراوحت بين 40% و 60% في سنوات ذروة الأزمات وتزامن هذا التراجع مع تآكل شبه كامل للمدخرات المالية. الأسر ذات الدخل المحدود مما نقل العديد من الأسر من الطبقة الوسطى الأدنى إلى الفقيرة. ونتيجة لهذه الضغوط اضطرت الأسر إلى إعادة تشكيل نمط إنفاقها بطريقة قسرية حيث وجهت غالبية دخلها لتغطية الاحتياجات الأساسية كسلة المواد الغذائية على حساب الاستثمار في الصحة والتعليم والتطوير.

4-أظهرت النتائج التحليلية وجود فجوة ملموسة بين معدلات التضخم الإحصائية المعلنة ومعدلات التضخم التي تستشعرها الأسر ذات الدخل المحدود في ليبيا وهو ما يعرف "بالتضخم الشعوري " وقد برزت هذه الظاهرة بوضوح خلال الفترات التي شهدت صدمات في أسعار الصرف وأزمات السيولة النقدية لا سيما بين عام (2018-2025) و

(2020–2021) حيث أدى التركيز العالي لإنفاق الأسر على سلة السلع الأساسية سريعة التداول (كالأغذية والمشروبات) إلى مضاعفة الإحساس بضغوط غلاء المعيشة مقارنة بالمؤشر العام لأسعار المستهلك.

4–أثبتت نتائج الدراسة عن عجز أداة سعر الفائدة والسياسات النقدية التقليدية عن كبح التضخم في ظل انفصال الاقتصاد الموازي عن الجهاز المصرفي مع غياب الفعالية لشبكات الأمان الاجتماعي والدعم السلعي التقليدي مقارنة بالتجارب الإقليمية المجاورة.

التوصيات:

1–ضرورة إعادة هيكلة سياسات الأجور من خلال ربطها الآلي بالمؤشر القياسي لأسعار المستهلك الخاص بالطبقة الفقيرة وطبقات الدخل الثابت والمحدود وليس بالرقم القياسي العام للتضخم نظراً لكون السلة الاستهلاكية لهذه الأسر تختلف تماماً عن متطلبات الطبقة الوسطى والعليا.

2–تعزيز الأمن الغذائي عبر دعم الإنتاج المحلي للسلع الاستراتيجية وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي لتفادي آليات التضخم المستورد.

3–الانتقال من أشكال الدعم التقليدي الثابت إلى الدعم المستهدف المتكيف مع الصدمات التضخمية مع تفعيل أدوات الضبط السعري والرقابة على الأسواق لمنع الاحتكار وسلسلة الوساطة في توزيع السلة الغذائية.

4–تعزيز التثقيف الاقتصادي والوعي المجتمعي بأبعاد التضخم وانعكاساته على المعيشة اليومية. الأمر الذي ينعكس إيجاباً على النمط الإنفاقي للأسر ويحفزها على تبني سلوكيات استهلاكية رشيدة ومدروسة للتكيف مع التقلبات السعرية.

المراجع:

1-مراجع عربية:

أولاً: الكتب

1-سعود مشكور محمد حسن، التضخم الاقتصادي والمعالجات المحاسبية، جامعة المثنى بغداد العراق، 2012.

2-محمد عبد الله محمد، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية المفاهيم والتطبيقات، جامعة الإمام مهدي، 2017.

3-سي محمد كمال، صباغ رفيقة، المالية والأزمات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عين تموشنت الجزائر، 2017.

4-مصطفى عمر التير، الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في المجتمع الليبي دراسة أمبيريقية، مداد للطباعة والنشر، طرابلس، 2013.

5-أحمد النجار، التضخم، المكتب العربي للمعارف، مصر، 1993.

6-محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2000.

7-سهير محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار العربية اللبنانية، القاهرة، 1989.

8-بسام النجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل، بيروت، 2012.

9-محمود عبدالفضيل، مشكلة التضخم في الاقتصاد المربي الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1982.

10-أحمد محمد أبوطه، التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية،2012.

11-محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الأمين للنشر، صنعاء،2014.

12-محمود حسين الوادي، وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010.

13-نبيل الرومي، نظرية التضخم ، مؤسسة الثقافة الجامعية،1980.

14-هشام عبدالله، الاقتصاد ترجمة الطبعة الخامسة عشر، الأهلية للنشر ، الأردن، 2006.

ثانياً: الرسائل

1-نسرين رمضان الأرقط، تحليل وقياس العوامل المؤثرة على التضخم في ليبيا خلال الفترة(1970-2021)، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، 2025.

2-اقشيش رميسة، تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1987-2018) ، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2020.

3-معيزي رحمة ، معيزي جيرة، أثر التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (2004-2025)، جامعة ماي، الجزائر، 2025.

4-سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005-2006.

5-راوي دنية، رابح بختية، أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 2017-2018.

6-فرج منصور العبدي، أثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2005-2023)، الجامعة الأسمرية الإسلامية، مسلاته،2025.

7-عمر أبو القاسم جبريل، الهادي بشير، الآثار الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم على الاقتصاد الليبي، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، 2020.

8-تواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، جامعة الجزائر، 2021-2022.

9-هادية بن قدور، أثر التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع دول الشرق الأوسط خلال الفترة 1980-2016، جامعة زيان عاشور ، 2021-2022.

10-فطناسي محمد، قدور خالد، دراسة اقتصادية تحليلية للقدرة الشرائية للعملة المحلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ، جامعة ابن خلدون ، الجزائر، 2022-2023.

11-رقيدة خبيرة، لحمر شروق، دراسة أثر تغير سعر الصرف في الجزائر على القدرة الشرائية دراسة قياسية خلال الفترة 2010-2023، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 2023-2024.

12-إبراهيم الطالب محمود، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على التنمية الاقتصادية في السودان 1990-2004، جامعة أم درمان، رسالة غير منشورة،2004.

13-احمد محمد الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية، جامعة الجزائر، 2006.

14-حاشي بن سليم، تأثير ظاهرة التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مقارنة مع بعض الدول خلال الفترة 1990-2022 ، جامعة الجزائر، 2026.

15-ناريمان حسام قديح، محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية (1995-2013)، الجامعة الإسلامية غزة،2015.

16-بوهنة كلثوم، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، الجزائر، 2019-2020.

ثالثاً: البحوث والدراسات

1-عبدالحميد علي، عياد محمد، تحليل وقياس محددات التضخم النقدية في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2019)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد10، العدد 01، 2023.

2-إيمان بن زروق، أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 02، العدد 04.

3- محمد محمد القطيبي، محددات التضخم ودور السياسات المالية والنقدية لمعالجته في الجمهورية اليمنية 1990-2006، مجلة الباحث الجامعي، العدد 22، 2009.

4-يوسف فرج ، مخلوف مفتاح، أسباب التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2019) ، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القرة بوللي، جامعة المرقب، المجلد01، العدد 01، 2020.

5–سالم ابوعجيلة عمر، دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011–2024) ، مجلة الفرطاس، المجلد الثامن، العدد28، 2026.

6–حليمة الحصادي، أثر التضخم على العادات الشرائية والنمط الاستهلاكي دراسة ميدانية على مدينة درنة، صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية، المجلد02، العدد01، 2026.

7–فايزة بولعجين، نوال بيراز، قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الاعمال، المجلد01، العدد 01، 2021.

8–حسين العمر، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، جامعة الملك سعود، المجلد09، العدد 02، 1997.

9–بلال تومي، رشيد ساطور، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر لفترة 1990–2021، مجلة الأبحاث الاقتصادية البليدة، الجزائر،العدد01، 2023.

10–حسين مزود، الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، الجزائر، المجلد06، العدد 01، 2022.

11– مولود أرزيوقات، آليات حماية القدرة الشرائية للمستهلك من منظور الاقتصاد الإسلامي، جامعة سكيكدة، الجزائر، مجلة الشباب، المجلد 11، العدد 03، 2025.

12–عزيز أحمد الحسين، الدخل المحدود وأثره على الأسرة اقتصادياً واجتماعياً (بحث ميداني لعينة من المجتمع في مديرية السبعين بأمانة العاصمة صنعاء) ، أكاديمية الشرطة اليمن، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد03، العدد 12، 2019.

13–محمود سعد المغازي، أثر الانخفاض في قيمة العملة على الوفاة بالالتزامات، جامعة زهر، طنطا، المجلد01، العدد 36، 2021.

14–سهير معتوق، ظاهرة التضخم الركودي بين التأصيل النظري والواقع العملي في مصر المعاصرة، العدد 414، القاهرة، 1988.

15–صالح أحمد جامع، محددات التضخم في السودان في الفترة 1990–2014، جامعة كرري، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد 23، 2018.

رابعاً: النشرات

1-نشرة المؤسسة الوطنية للسلع التموينية أعداد متفرقة.

2-صندوق النقد الدولي منشورات متفرقة

3-مصرف ليبيا المركزي-أعداد متفرقة.

4-إدارة البحوث الإحصاء بمصرف ليبيا المركزي.

5-مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، ليبيا

6-المعهد الوطني للإحصاء، إحصائيات تونس.

7-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، نشرات متفرقة.